

مجالس التنمية كآلية عملية لتجسيد الديمقراطية التشاركية وتحقيق التنمية المحلية" فرنسا
أنموذجا"

Development councils are a practical mechanism to embody participatory democracy and achieve local development "France as a model"

1-d.bouachria fedwa

1-د.بوعشرية فدوى

fadwabouachria@gmail.com

جامعة أحمد بوقرة بومرداس

تاريخ الاستلام: 2022/12/13 تاريخ القبول: 2023/04/22 تاريخ النشر: 2023/12/30

ملخص:

تناولت هذه الورقة البحثية موضوع مهم من المواضيع التي أصبحت تنشاد بها الساحة الدولية والذي أضحى تطبيقها ضرورة ملحة على مستوى السياسات المحلية والمتمثل في الديمقراطية التشاركية من خلال الدور الذي يمكن أن تلعبه في تجسيد التنمية المحلية، ولقد تضمنت الدراسة نموذج عملي وهو مجالس التنمية من أجل الاستفادة منه على مستوى الواقع الجزائري وإمكانية تطبيقه لما له من أهمية ودور فعال في تحقيق مبادئ الحوكمة المحلية والتجسيد الفعلي للتنمية المحلية.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية التشاركية، التنمية المحلية، مجالس التنمية

ABSTRACT:

This research paper dealt with an important topic that has become a chant by the international scene, whose application has become an urgent necessity at the level of local policies represented in participatory democracy through the role that it can play in embodying local development, and the study included a practical model, which is development councils in order to benefit It is at the level of the Algerian reality and the possibility of its application because of its importance and an effective role in achieving the principles of local government and actual embodiment of local development.

Key words: participatory democracy, local development, development councils



مقدمة:

تعتبر الديمقراطية التشاركية التي تجسد المعنى الحقيقي للإستشارة "La consultation" الية فعالة وعملية في تحقيق خطة التنمية المستدامة في جميع المجالات خاصة التنمية المحلية التي أصبح تجسيدها ضرورة ملحة في وقتنا الراهن؛ وذلك من خلال فتح المجال امام مساهمة جميع الفاعلين من مؤسسات رسمية وغير رسمية. وباعتبار المجتمع المدني صلب الديمقراطية التشاركية والبنية الوسيطة بين الدولة ومؤسساتها وسياساتها العمومية، وبين الأفراد والجماعات المحلية الذي يدخل ضمن استراتيجية مزدوجة ؛ طرفها الأول هو تدخل المجتمع المدني لتحقيق الحوكمة الداخلية التي قوامها الشفافية ،وطرفها الثاني هو تحكيم مخططات الدولة وبرامجها عبر تفعيل الدور الرقابي. يقوم بذلك المجتمع المدني بالتأثير على مستوى القرار في السلطة من خلال إشراكه في جميع مراحل إدارة التنمية من صنع وتنفيذ وتقييم مخرجاتها. فالجزائر حاولت أن تخطو خطوات نحو الإنتقال الديمقراطي عن طريق تجسيد المقاربة التشاركية من خلال ما جاءت به تصريحات رئاسة الجمهورية ووزارة الداخلية والجماعات المحلية قبل الاعلان عنه رسميا في قانوني الجماعات المحلية وكذلك في التعديل الدستوري لـ 06 مارس 2016 ودستور 2020¹، الذي قام بعملية الدسترة الشكلية باعتبار ان مبدا المشاركة على مستوى الجماعات المحلية منصوص عليه ضمنا في الدساتير السابقة والذي منحه قيمة دستورية تمكن المجتمع المحلي من المساهمة في إدارة سياسيات التنمية المحلية إلى جانب المنتخبين. بالإضافة إلى كافة الجهود المبذولة لتجسيد التنمية المحلية وترشيد التمويل المحلي خاصة في

¹ مرسوم رئاسي رقم 04-442، مئرخ في 30 ديسمبر 2020، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري،

المصادق عليه في إستفتاء أول نوفمبر 2020، الجريدة الرسمية، عدد رقم 82، الصادر في 30

ديسمبر 2020 ، أنظر من خلال أيضا نص المادة 08.

مناطق الجنوب والهضاب العليا التي وجهت الحكومة اهتمامها في الأونة الأخيرة من خلال المجلس المصغر المنعقد بتاريخ 27 جانفي 2015 الذي خصص للتنمية المحلية في ولاية الجنوب والهضاب العليا، التي عانت ولا زالت تعاني من التهميش والعزلة الاجتماعية والإقتصادية والثقافية بالرغم من التروات المحلية المتنوعة والخاصة بكل منطقة مقارنة ببعض الولايات الأخرى في الساحل، وبالرغم من هذا مازالت تعاني الجزائر من التطبيق الفعلي لمختلف مفاهيم الحوكمة المحلية التي طرحت إشكالية في مجتمعنا بين الواقع والممارسة. وفي هذا الإطار تأتي هذه الدراسة إلى البحث عن آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية لتحقيق التنمية المحلية عامة وفي مناطق الهضاب العليا بشكل خاص من خلال الاستفادة من تجربة أحد النماذج من الدول الأوروبية وهو- النموذج الفرنسي التي كان لها طرح في تحقيق وتجسيد الديمقراطية التشاركية من خلال مجالس التنمية. فنجد أن فرنسا تعتبر من بين الأكثر الدول الغربية الرائدة في مجال الاعتراف بدور المجتمع المدني في مؤسساتها الديمقراطية، اهتمت بمجال مشاركة جميع الفواعل في تسيير الشأن العام المحلي بما فيها مؤسسات المجتمع المدني ، حيث أثبتت التجارب المطروحة أن النجاح والتنفيذ تم عبر مراحل وأن التشاور والحوار بشأن المشاريع الكبرى كان له الأثر الإيجابي لحل النزاعات، على سبيل المثال الأزمة التي اندلعت حول خطوط القطار فائق السرعة (TGV) بفرنسا في سنة 1992، ومن ثم تم إقرار تجسيد مبادئ الديمقراطية التشاركية من خلال إصدار قانون 27 فبراير 2002 المتعلق بديمقراطية القرب الذي اشترط في فصله الأول من الباب المتعلق بمشاركة السكان في الشؤون المحلية وإنشاء مجالس الأحياء بالمدن . وقد أسفرت الحصيلة بفرنسا عن إيجاد الحلول للمشاريع الكبرى التي تواجه معارضة قوية عند تنفيذها واستخلاص الملاحظات الإيجابية والسلبية حول المشروع والتي تكون كفيلة بتطويره في نهاية الأمر. ونجد أن مؤسسات المجتمع المدني تساهم بشكل خاص في مسألة

الديمقراطية التشاركية وتجسيد التنمية المحلية تلعب دورا سياسيا في الطلب والاقتراح والعمل.

أهمية الدراسة: تأتي أهمية هذه الورقة البحثية من خلال إعطاء نموذج مبسط ناجح عن مدى تجسيد لمبدأ الديمقراطية التشاركية التي من خلالها يتم الوصول إلى تحقيق تنمية محلية شاملة سواء في الجزائر عامة و في مناطق الهضاب العليا ولقد إرتأينا إلى الاستعانة به لما له من أهمية بالغة والتي يمكن أن نطبقه وفق أليات قانونية ودستورية مع مراعاة البيئة الجزائرية.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الورقة البحثية إلى تحقيق جملة من الاهداف نذكر منها مايلي:

- عرض الدور الذي يلعبه المجتمع المدني لتحقيق التنمية المحلية خاصة على مستوى النموذج المقترح.
- التعريف بمجالس التنمية على مستوى فرنسا والدور الذي تلعبه في تحقيق ديمقراطية تشاركية فعلية .
- إعطاء لمحة عن المجلس المصغر الذي جسد في 2015 لتحقيق التنمية المحلية في مناطق الهضاب العليا ومقارنته بالنموذج المقترح.
- الوصول من خلال النموذج المقترح للدراسة إلى اليات تجسيد الديمقراطية التشاركية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر .

مشكلة الدراسة:

إن مشاركة جل الفواعل الغير الرسمية خاصة المجتمع المدني أصبح لا يقتصر فقط في حشدها للمناسبات الانتخابية والاعمال الخيرية بل يتعداها في رسم معالم وتوجهات تنموية لصالح المجتمع ككل، وهو ما أبرز مظاهر الرشادة في تسيير وإدارة شؤون الدولة والمجتمع وفي تحقيق مبادئ الديمقراطية التشاركية التي أصبحت

ضرورة ملحة في وقتنا الحالي لذلك تتمحور إشكالية هذه الدراسة إلى إبراز وإيجاد الآلية العملية لتجسيد هذا المبدأ ولتحقيق التنمية المحلية في الجزائر ومناطق الهضاب العليا، من خلال إعطاء نموذج بسيط رائد في مجتمع يمكن الإستعانة به وتطبيقه. ومن خلال الطرح يمكن صياغة الإشكالية التالية :

ماهي اليات تفعيل مبادئ لديمقراطية التشاركية لتجسيد التنمية المحلية في الجزائر عامة وفي مناطق الهضاب العليا خاصة؟

الإطار المنهجي للدراسة: من أجل الإجابة الإجابة على الإشكالية المطروحة وجب الإستعانة بمجموعة من المناهج والإقترايات نذكر منها مايلي:

أولاً: المناهج.

- **منهج دراسة الحالة**: من خلاله يتم تسليط الضوء على النموذج المقترح للدراسة ألا وهو النموذج الفرنسي من خلاله سوف نقوم بالاستعانة بتجربتهم الناجحة والمجسدة في مجالس التنمية الي يمكن ونأمل أن يستفاد منها في مجتمعنا.

ثانياً: الإقترايات:

- **إقتراب الديمقراطية التشاركية**: يعتبر هذا الإقتراب من بين أهم المداخل الحديثة لدراسة العلاقة التعاونية والفعلية التي تندمج فيها جل الفواعل الرسمية من سلطات محلية وفواعل غير رسمية من مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، ولقد إستعنا به من أجل دراسة العلاقة بين الفواعل السابقة من أجل تجسيد التنمية المحلية في الجزائر .

- **الاقتراب القانوني:** من خلال رصد القوانين التي نصت على تجسيد الديمقراطية التشاركية سواء في الجزائر وفي النموذج المقترح في الدراسة.

ثالثا: النظريات:

- **النظرية التنموية:** تعتبر هذه النظرية مدخلا نظريا في دراسة أي ظاهرة إنسانية علمية لأن استعماله في حقيقة الأمر يشكل أسلوبا لمعالجة تلك الظاهرة من جميع الجوانب معالجة علمية وعملية، ومن خلال دراستنا فقد قمنا باسقاط هذه النظرية التي تعتبر مهمة وملائمة لإشكالية دراستنا.

المحور الاول: تداعيات الديمقراطية التشاركية في الجزائر

بالرغم من أن طرح هذه الرقة البحثية موجه إلى تحليل ورصد نموذج كالية عملية وفعالية لتجسيد الديمقراطية التشاركية إلا أنه لفت إنتباهي لنقطة مهمة لو كانت أكثر تطور لكانت نتيجتها مثل هذا النموذج المقترح وهو المجلس المصغر الذي عقد وأسس من أجل تجسيد التنمية المحلية لمناطق الهضاب العليا والجنوب، وكذا مشروع كابدال الذي سوف نقوم بتحليلهم من خلال هذا المحور :

ووفقا لمفهوم الحكم الصالح لم تعد الدولة الفاعل الرئيسي في العملية السياسية لذا يجب عليها أن تعمل على تحفيز دور المجتمع المدني بشكل يدعو العودة إلى "ضوابط مجتمعية أخلاقية" لطرفي الوجود السياسي "الحاكم والمحكوم"، بشكل يزيد من فاعلية هذه المؤسسات وتأثيرها في السياسات العامة للدولة وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة، حيث يتطلب في العمل التنموي إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية لاسيما إشراك مؤسسات المجتمع المدني في التغيير والتطوير المجتمعي من خلال مراعاة دعامتين مهمتين في النظرية السياسية الدعامية الأولى: تركز على التمكين السياسي والقانوني كعنصرين متكاملين لترسيخ أفضل اليات تشاركية عن طريق توطين أسمى القيم الديمقراطية والدعامية الثانية: تؤسس لصرح مؤسساتي

يشغل كل فعاليات وأنشطة المجتمع المدني قصد إشراكها في تخطيط الاستجابة للحاجات وتنفيذ المشروعات التنموية، ومن أجل تطبيق هذه الأخيرة فإن طاقم الإدارة التنموية يعكس مدى الفهم للبيئة السياسية الحاضرة ويستوعب مضامين التنمية الناجمة بمرتكزاتها ووسائلها المادية والبشرية الكفيلة بتحقيق أهدافها المنشودة، لذلك يحتاج تأهيل أداء إدارة التنمية المحلية إلى تكوين نخب جمعوية¹، تعتمد على تعاون مشترك بين الفاعل السياسي والإداري من أجل رصد المبادرات المحلية، وفقا لمبادئ الحوكمة المحلية التي تدخل ضمنها مبادئ الديمقراطية التشاركية²؛ والتي تعرف على أنها "المشاركة في ممارسة السلطة بين مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة من قطاع خاص والمجتمع المدني والدولة"³؛ والتي هي أجزاء من شبكات اجتماعية مختلفة، تتصرف بمسؤولية تجعلها تعزز النفع العام وليس المكسب الشخصي، وتعني كذلك تمكين السلطات المحلية من إدارة شؤونهم المحلية، مع الاعتراف بأن الدولة لا تزال تلعب دورا هاما بسبب كل الموارد المتاحة لها⁴؛ وتعتبر الحوكمة المحلية كطرح بديل للحوكمة بصفة عامة أحد المفاهيم التي تعبر عن مستوى

¹ رضوان مجادي: الديمقراطية التشاركية ومشاركة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المحلية- الدلائل والخطوات ومسااعي التطبيق في الجزائر - مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 02، 2019، ص 815.

² وفق لروبرت شارليك Robert ChARLICK: تعرف الحكامة المحلية " الإدارة الفعالة للشؤون العامة المحلية من خلال مجموعة من القواعد المقبولة كقواعد مشروعة بغية دفع وتحسين القيم التي ينشدها الأفراد والجماعات في المجتمع المحلي"

³ لحبيب بلة: نحو تفعيل دور المجتمع المدني في إرساء الحكم الراشد في الجزائر في ضوء الإصلاحات السياسية 2011-2016، مداخلة ضمن ملتقى بعنوان: حقوق الإنسان - المجتمع المدني والحكم الراشد، جامعة مستغانم، 2016، ص 10.

⁴ مرزوق عنتر: الانتقال إلى الحوكمة المحلية في الجزائر - دراسة في التحديات والاليات-، مجلة التراث العدد 01، الحجد 08، ص 216.215.

التحركات المحلية نحو التنمية المحلية وترسيخ أبعادها شكلا ومضمونا ، لذا فان الحوكمة متكاملة من حيث جوانبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية تصب اهتمامها في جانب تطوير الطاقات المحلية ومن ثم ترشيد الخدمة العمومية على المستوى المحلي¹، وهي بذلك تتسم بمجموعة من السمات نذكر منها بمايلي:

- **تشجيع المشاركة:** بمعنى تهيئة السبل والاليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات وهنا نتحدث عن مؤسسات المجتمع المدني الممثل الرسمي للمجتمع المحلي ، أو من خلال مجالس محلية منتخبة تعبر عن مصالحهم.
- **المساءلة:** وتعني خضوع صانع القرار في الأجهزة المحلية لمساءلة المواطنين والأطراف الأخرى ذات العلاقة ، وهنا يدخل أيضا الدور الرقابي للمؤسسات المجتمع المدني.
- **الشرعية:** قبول المواطن المحلي لسلطة هؤلاء الذين يحوزون على القوة داخل المجتمع ويمارسونها في اطار قواعد وعمليات وإجراءات مقبولة وأن تستند إلى حكم القانون والعدالة، وذلك بتوفير فرص متساوية للجميع للحفاظ على مستوى حياتهم والسعي إلى مستوى أفضل².

ويمكن أن نستنتج أن للحكامة المحلية ثلاث أبعاد وهي:

➤ **البعد السياسي:** يوقم على احترام حقوق الإنسان، الحريات المدنية والسياسية، تفعيل المشاركة احترام القانون.

¹ نزيهان بطيب: **الحوكمة المحلية في الخطاب السياسي الجزائري** "واقع ورهانات"، مجلة العلوم

السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، العدد 02، 2017، ص 08.

مرزوق عنتره : مرجع سابق الذكر، ص 217. ²

- البعد التقني: أي الإدارة الفعالة والشفافية للموارد المالية والبشرية للمجتمع المحلي، وتفعيل الديمقراطية المحلية.
- البعد الإقتصادي: فتح المجال أمام القطاع الخاص للنشاط الإداري دون تخصيص القطاع العمومي بامتيازات، أي تساويهما في الحقوق والواجبات¹.

والجزائر كما ذكرنا سابقا قد حاولت في مجموعة من المناسبات أن تقود مبادئ الحقامة المحلية والديمقراطية التشاركية إلى التجسيد الفعلي والواقعي من خلال قانوني الجماعات المحلية والدستور أو فيما يخص تصريحاتها ، فنجد في هذا الخصوص برنامج "كابدال"؛ هذا البرنامج يهدف إلى دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية أي ديمقراطية تشاركية وتنمية محلية المنفذ من طرف الحكومة الجزائرية، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والإتحاد الأوروبي، إلى تعزيز قدرات الفاعلين في مجال التنمية المحلية، ومن بين أهم هؤلاء الفاعلين المحليين نجد المجتمع المدني بإعطائهم دعم وتكوين في مجال الحقامة التشاركية والتخطيط الاستراتيجي للتنمية المحلية والدعم والمراقبة في مسار إعداد للمخطط البلدي للتنمية، وهذا البرنامج قد أشرفت عليه وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بتمويل يقدر حوالي 11 مليون يورو، تساهم الحكومة الجزائرية بـ 2320 839 يورو والإتحاد الأوروبي بـ 7 700000 وبرنامج الأمم المتحدة بـ 190.000. وتحت شعار "

¹ يوسف علاء الدين، ونوغي نبيل: ، الحقامة المحلية قراءة في المضامين النظرية للمفهوم: المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، تسميسيلت، الجزائر، العدد 04، 2017، ص 489.

ديمقراطية تشاركية وتنمية فعلية" يسعى البرنامج "كابدال"¹ إلى دعم الفاعلين المحليين المكونين من الأصناف التالية:

- الفاعلون الأساسيون: المنتخبون والإدارة المحلية.

- المجتمع المدني: وهم الجمعيات وسائر المواطنين غير المهيكليين داخل الجمعيات.

- التنظيمات المهنية والحرفية والمتعاملون الإقتصاديون المحليون².

وقد ضم هذا البرنامج مجموعة من بلديات الجزائر من بلديات الجنوب والهضاب العليا والشمال بهدف تنوع الإقليم الوطني من حيث الطبيعة والجغرافيا والثقافة، والخصوصية الإقتصادية والإجتماعية لكل إقليم ومستواه التنموي. فهذا البرنامج كان عبارة عن مقارنة نموذجية ممكن أن تحقق الهدف المطلوب ولكن دراسته لعشر بلديات من أصل 1541 بلدية عبر التراب الوطني شكلت نسبة ضئيلة جدا بالرغم من تبريرها لتشكيلة البلديات المختارة ، بالإضافة إلى عدم إعطاء هذا البرنامج التعريف اللازم به إعلاميا لأن أغلبية الفواعل الرسمية والغير الرسمية لباقي البلديات لم تعلم بهذا البرنامج ولا بأهدافه، وعند أيضا الإطلاع على تأسيسه نجده كان مبرمج من 2017/01/16 إلى غاية 2020 تاريخ إنتهائه بدون تحقيق تنمية مستدامة وشراكة فعلية على مستوى البلديات المختارة التي كان من المنتظر أن تكون النموذج المثالي لتجسيد تنمية محلية بكل مقاييسها وتعميمها على باقي بلديات الوطن.

Cap Del ¹ : programme de renforcement des Capacités des acteurs du Développement Local

² أمينة طواولة: برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين (كابدال): خطوة نحو الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد الثاني، العدد 03، ص 115.

بالإضافة إلى النقطة السابقة نجد أيضا المجلس المصغر الذي أسس للتنمية المحلية في مناطق الجنوب والهضاب العليا فعند الحديث عنه نجده أنه كان عبارة عن خطوة مهمة توجي إلى تحقيق ديمقراطية تشاركية وبالتالي تنمية محلية ، وتم من خلال عقد مجلس حكومي مصغر خصص من أجل دراسة التنمية المحلية في تلك المناطق وتجنيدها لها موارد معتبرة على مدى ازيد من عشر سنوات ولقد إستفادت من برنامج خاص لتحقيق البرنامج التنموية، وتم إنشاء لذلك صندوقين لدعم التنمية في ولايات الهضاب العليا¹، ولكن الملاحظ هنا هو غياب لإشراك الفواعل الغير الرسمية من مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في مثل هذه المشاريع التنموية الخاصة بالمجتمع المحلي في مناطق الهضاب ، فهذه المشاركة ولو أضيفت لكنت حقت نصوص المجلس المصغر بحذايره ممايساهم بشكل فعال في تحقيق التنمية في تلك المناطق خاصة مع الإضطرابات المحلية التي شهدتها تلك المناطق بسبب التهميش الإجتماعي والإقتصادي.

ومن خلال ماسبق سوف نقوم بإعطاء نموذج عملي يسجد المعنى الحقيقي للديمقراطية التشارطة ونحن لم نكن بعيدين عنه كل البعد من خلال ماتم طرحه وسعيه من طرف الحكومة خاصة فيما تعلق بالنقطتين السابقتين

المحور الثاني: اليات تفعيل الديمقراطية التشاركية لتجسيد التنمية المحلية "فرنسا انموذجا".

سوف نتطرق في هذا المحور إلى واقع التنمية المحلية في فرنسا واهتمامها بهذا المفهوم من خلال تعزيز الديمقراطية التشاركية التي تتجسد في الدور الفعال الذي

¹ دواحي عيسى، منية خليفة: إسهامات الحكومة من خلال المجالس الوطنية لدعم التنمية المحلية بولايات الجنوب والهضاب العليا مع مطلع القرن الواحد والعشرون، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية، المجلد 06، العدد02، 2020، ص 21.

يلعبه المجتمع المدني مع صناع القرار المحلي، بالإضافة إلى المجالس التنموية التي تعتبر كالية عملية حققت من خلالها أهدافها المسطرة لعي مستوى الجماعات المحلية.

- **أولاً: التنمية المحلية في فرنسا:** ظهر هذا المفهوم في منتصف الستينات "1960" وتم استخدامها من قبل الدولة من خلال الإجراءات التي يتم تنفيذها في سياق التخطيط الإقليمي، وولدت الأفكار المتعلقة بالتنمية المحلية في المناطق الريفية ، المهمشة وغير الساحلية والمنسية بسبب التدابير الوطنية لدعم النمو والتنمية، وقد أسفرت عن جهود من حيث المبادرات والابتكارات التي تهدف إلى الحفاظ على هذه الأراضي، ويتم تسليط الضوء على ميول السكان المحليين للتعبئة والاتفاق على أهداف محددة باعتبارها مركزية للإقليم وتنظيم أنفسهم لتحقيقها. باختصار تم التأكيد على أهمية الديناميات الاجتماعية في تنفيذ المشاريع الإقليمية، ينعكس هذا الاهتمام بالتنمية المحلية أيضًا في الأدبيات إذا تضاعفت الكتابات حول هذا الموضوع¹، فقامت فرنسا ببرنامج رائد يدعم مشاريع التنمية مع الفاعلين المحليين في المناطق الريفية وتحقق هذا البرنامج في عام 1970 مع إنشاء خطة التنمية الريفية (PAR) من قبل وزارة الزراعة، كان هدفها تطوير ضمن محيط محدود من خلال التشاور بين المسؤولين المنتخبين والإدارات والمديرين الاجتماعيين المهنيين²، وفي الثمانينيات أثارت الإصلاحات المؤسسية والتغيرات الأيديولوجية تحولاً في النمط الدولاتي وأقامت توازنًا جديدًا للقوى بين الدولة والسلطات المحلية، أما

¹ [Pierre-Noël Denieuil](#) : **Développement social, local et territorial** : repères thématiques et bibliographiques sur le cas français, [2008/2 n° 142](#), P 04.

² **Rapport n1 : Développement Local Concepts, Stratégies et Benchmarking**, Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne, Entreprise et de la Promotion de l'Investissement Direction Générale de la Veille Stratégique des études Economiques des Stratégique, 2011, P24.

في التسعينات ومع بداية عام 1975، قامت بوضع عقود مع الجمعيات والتقابات ومنهم وسائل مالية على أساس وثيقة مبرمجة متعددة السنوات لتنمية القطاعات ودعم الأقاليم تنفذ في بعض الأحيان بشكل منهجي من قبل مجالس اقليمية معينة¹ وقامت خلال الفترة بين 2007 و 2013 بتوقيع عقود بين الدولة والفواعل المحلية وتقديم الدعم لتشكيل مشاريع " تجمعات، حقائق طبيعية اقليمية..." وهذه الاجراءات بدورها تساهم في تحقيق التنمية المحلية والتنظيم الافضل للاقليم².

وقامت أيضا من خلال تطوير التنمية المحلية بمجموعة من المبادرات تتمثل في³:

- السماح للجهات الفاعلة المحلية بالمشاركة في بناء استجابات تتكيف مع تحديات أراضيها (برنامج Dynamiques Terruments).
- عكس المنطق التقليدي لسياسة العرض الثقافي وإضفاء الطابع الديمقراطي على الوصول إلى الثقافة (برنامج الرعاية الجدد).
- تعزيز مشاركة السكان وإرادتهم على الفعل والعمل (برنامج المقاربات التشاركية).
- دعم المؤسسات المحلية.

وللاهتمام المتزايد بالتنمية المحلية أنشأت مايسمى بمجموعة الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) التي هي مؤسسة عامة تنفذ سياسة فرنسا بشأن التنمية والتضامن

¹ Pascal Chevalier : **L'approche LEADER et le développement local en France**, Centre français de recherche en sciences sociales, 2010, P58.

² Ibid : Op cit, p 61.

³ José Serrano et autre : **Développement durable et territoires**, Vol. 5, n°2 | Juin 2014, P02.

الدولي، وكل ما يخص " المناخ ، والتنوع البيولوجي السلام ،التعليم تخطيط المدن ، الصحة ، والحوكمة ..."، تشارك في أكثر من 4000 مشروع مع تأثير اجتماعي وبيئي قوي في أقاليم ما وراء البحار الفرنسية و115 دولة. وبالتالي فهي تساهم في التزام فرنسا بأهداف التنمية المستدامة¹، وأيضاً توجد تجارب على الأرض لضمان الاتساق بين التخطيط المحلي وأهداف اتفاقية باريس، حيث يستعرض هذا المنشور تطوير أدوات التخطيط كوسيلة لبناء القدرات في عرض شامل من منظور الشمال والجنوب تسمح الأدوات التي تم تطويرها في فرنسا والسنغال للجهات الفاعلة المحلية بتحسين مراعاة البعد المناخي في خطط التنمية المحلية، بالإضافة إلى إحصاء 19000 مؤسسة تعاون عامة بين البلديات تجمع بين مختلف تقسيمات التنظيم المحلي الفرنسي والمجتمع المدني لتجسيد التنمية المحلية وتطبيق السياسات العامة المحلية².

ثانياً: المجتمع المدني كمحور اساسي لتفعيل الديمقراطية التشاركية:

تتولى الدولة والمجتمعات المحلية والجهات الفاعلة الاجتماعية الجديدة زمام المبادرة في تجسيد التنمية المحلية على مستوى المدينة، حيث تم تحديد مبدأها تدريباً خلال الثمانينيات والتسعينيات وفقاً للتفاعلات بين هؤلاء الفواعل المختلفة، الذي يقوم ليس فقط التجارة والصناعة بل بالعلم والثقافة والسياحة وعلى الاهتمام لجذب المديرين التنفيذيين وصناع القرار الاقتصادي إلى المدينة مع إعادة خياطة

¹ Cet article est disponible sur le site Web suivant :

<https://www.afd.fr/fr/agence-francaise-de-developpement> .

² Gury Gilbert : **L'intercommunalité, Enjeu Du Développement Local**,

Paris, Groupement de Recherches sur l'Administration Locale en Europe, P

196.

النسيج الحضري¹، ومن هنا لعب المجتمع المدني دورا أساسيا لتجسيد هذه العملية سوف نعطي أكثر مثال لهذا الدور والذي لفت انتباهنا خلال هذه الدراسة؛ وهي جمعية Huveaune Valley أسست بموجب قانون 1901. وهي عبارة عن هيكل قانوني مستقل ، تمت الموافقة عليه بموجب مرسوم المحافظة منذ عام 1997؛ الغرض من هذه الجمعية هو المساهمة في تحسين وضع التشغيل والمشاركة في تطبيق مشاريع التنمية الاقتصادية المحلية ، وتحفيز وتنسيق أعمال التدريب المهني، وهي بذلك تعتبر هيئة للتحليل والتشاور والمقترحات في مجال التنمية ويجوز لها أن تشرك أي هيئة عامة أو خاصة في عملها بصفة استشارية. تتكون الجمعية من أعضاء نشطين يمثلهم أشخاص طبيعيين أو اعتباريون يلتزمون بالقوانين مقسمين إلى أربع جهات: أعضاء بحكم مناصبهم يمثلون خدمات الدولة والغرف القنصلية ؛ الأعضاء المنتسبون للقطاعات النقابية المعنية والجهات الفاعلة في التنمية المحلية الأعضاء الفخريون الذين قدموا خدمات للجمعية وسيتم دعوتهم لدعمها. يتم تمويل Huveaune Valley من قبل مدينة مرسيليا ، والمجلس العام لبوش دو رون ، والمجلس الإقليمي لمنطقة بروفانس ألب كوت دازور، والولاية من خلال وزارة التوظيف والتضامن وأوروبا من خلال الصندوق الاجتماعي الأوروبي (FSE) والإدارة المؤقتة للوظائف والمؤهلات (GPEQ) للحصول على التمويل ، يقدم مدير البنك المركزي إلى الممولين اقتراحا لمشاريع العمل (مدينة ، دائرة ، منطقة ، دولة مع وزارة التشغيل، الاتحاد الأوروبي) تعقد الاجتماعات بين مدير البنك المركزي والممولين ثلاث في أربع مرات في السنة يعمل Huveaune Valley حصرياً من خلال تخصيص المنح من قبل السلطات المحلية والدولة والاتحاد الأوروبي، وتمول هذه المنح ثلاثة أنواع من الأنشطة الاستثمار والتشغيل وسياسة المدينة² .

¹ Jacques Garnier, Jean Benoît Zimmermann, **op cite**, P 15,16

² Loïc Bourse, **op cite**, P 285.

ثالثاً: مجالس التنمية.

تسعى فرنسا إلى اعتماد أساليب أكثر شمولاً من أجل ممارسة الديمقراطية التشاركية وتجسيد التنمية المحلية المستدامة ، من خلال ضرورة مشاركة جميع الفاعلين من مجتمع مدني والمجالس المحلية المنتخبة، ولضمان هذه المشاركة تم تأسيس مجالس التنمية "Conseil de développement"، التي تم تأسيسها منذ 20 سنة، شكلت بدورها مساحات للحوار بين المجتمع المدني والممثلين المنتخبين المحليين والمواطنين في السلطات البلدية التي يزيد عدد سكانها عن 20000 نسمة¹، تحدد المواد 1-10 و 12-5211 L من القانون العام للسلطات المحلية الفرنسية الإطار القانوني لتأسيس وعمل مجالس التنمية، تقوم بعملها على أساس الإحالة من السلطة البلدية أو من منطقة المشروع وعن طريق الإحالة الذاتية ، في أي موضوع يعتقدون أنه يهم المنطقة وسكانها، ومن أهم النقاط التي جاء بها القانون في هذا الخصوص

كالتالي²:

- يجب أن تتخذ سلطات البلدية التي يزيد عدد سكانها عن 20000 نسمة قراراً بإنشاء مجلس تنمية.
- تتمتع السلطات المشتركة بين البلديات بإمكانية إنشاء مجلس التنمية.

¹ [Nathalie Perrier](#) : Les conseils de développement menacés de disparition, cet article publié le 11/10/2019, dans le site suivant ; <https://www.lagazettedescommunes.com>

²Qu'est-ce qu'un Conseil de développement, Cet article est disponible sur le site Web suivant ; <http://www.vignoble-nantais.eu>.

- يتم تنظيم مجلس التنمية بحرية ، وتخصص البلديات المشتركة أو منطقة المشروع موارد التشغيل له، ويتدخل مجلس التنمية في أي مسألة تتعلق بالإقليم.
- بعد كل تجديد عام للمجالس البلدية أو تمديد محيط الاتحاد بين البلديات، يضع رئيس البلدية جدول أعمال الهيئة التداولية لمناقشة المداولات حول شروط وطرق استشارة مجلس التنمية وإشراك المواطنين في صنع وتنفيذ وتقييم السياسات العامة.
- ويعمل مجلس التنمية بالتكامل مع الهيئات التشاركية الأخرى أو المبادرات الإقليمية (مجالس الأحياء مجالس المواطنين، الميزانية التشاركية... إلخ، كما أنها شريك للمنظمات على المستويات الإقليمية الأخرى ولا سيما المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الإقليمي (CESER) ، وكذلك الشبكات الإقليمية¹.

مهام مجالس التنمية:

تعتبر مجالس التنمية أمثلة فريدة للديمقراطية التشاركية، تشكل فضاءات للحوار بين المجتمع المدني والمسؤولين المحليين والمواطنين، على مستوى البلديات، حيث أنها تساعد على إثراء السياسات العامة المحلية ، من خلال تزويد المسؤولين المنتخبين بين البلديات والمناطق الحضرية بمنظور استشرافي، ومن بين أهم مهامها نجد:

¹ Vade-mecum : **Conseil de Développement**, Mettre en œuvre la loi sur le terrain, juillet 2016, p04

- يشاركون وينشرون المعرفة حول القضايا المشتركة بين البلديات ويؤدون مهمة التعليم الشعبي.
- يقودون شبكات من الفاعلين ويعززون مبادرات ومشاريع المواطنين.
- يستمعون إلى المنطقة وتوقعات سكانها من أجل إدراك ديناميكيات المواطن والإشارات الضعيفة للتغيرات المجتمعية.
- يساهم في إعداد ومراقبة وتقييم ومراجعة مشروع الإقليم ويصدر رأيًا حول الوثائق المستقبلية والتخطيطية (الخطة الحضرية المحلية المشتركة بين البلديات ، مخطط الترابط الإقليمي ، خطة الإسكان المحلية ، خطة السفر الحضري... إلخ¹.
- مجالس التنمية باعتبارها واحدة من ممثلي المجتمع المدني ، قادرة على زيادة وعي المواطنين بالقضايا الإقليمية وبالتالي فإنهم يعززون مكانتهم في المشهد الديمقراطي الفرنسي.
- أنشأت مجالس التنمية هيئة تنسيق وطني (CNCD)² تمكنهم من تجميع أفكارهم وعملهم والاستفادة منها، هذا التنسيق يساهم في تطوير العمل العام والتأثير الوطني للديمقراطية التشاركية بين البلديات.
- تشكل قوة مقترحات مع السلطات العامة وجميع المسؤولين المنتخبين وجميع الفاعلين في المناطق³.
- تعمل مجالس التنمية على زيادة وعي المواطنين بالقضايا الإقليمية وتعبئة الفاعلين لتحديد المشاريع والسياسات العامة جنبًا إلى جنب مع المجتمعات

¹ Les Conseils de développement : 20 ans au service de la démocratie locale, juillet 2019, p 04.

² **CNCD** : Centre national de coopération au développement.

³ Vade-mecum : op cite

المحلية، وتسعى مجالس التنمية الملزمة بالبناء الجماعي من خلال النقاش إلى توفير خبرة المواطن في محتوى السياسات المحلية، حيث أنه يختلف عمل المجالس بشكل كبير من هيكل إلى آخر من خلال الاعتماد على الديناميكية وقدرات الحوار لكل مجلس، يتم تحديد التنظيم الملموس لعمله والعلاقات التي يقيمها من ناحية مع المسؤولين المنتخبين والإدارات والوكالات، ومن ناحية أخرى مع الإقليم والسكان¹.

مبادئ مجالس التنمية:

- يتمثل المبدأ التوجيهي لمجالس التنمية في الإبتعاد عن الأحزاب السياسية وتجاوز الدفاع عن المصالح الفردية أو القطاعية، بالإضافة إلى أنه يجب أن يعمل أعضاء مجلس التنمية بروح الإنفتاح والاستقلالية ، بما يضمن الأداء الأمثل والجودة والإبداع².

- ويمكن استشارة مجلس التنمية في أي مسألة تتعلق بالتخطيط والتنمية في البلاد ، ويتم إبلاغه مرة واحدة على الأقل في السنة بالتقدم في الإجراءات التي تتخذها السلطات المتعاقدة لتنفيذ مشروع التنمية ويشارك في تقييم نطاق هذه الإجراءات³.

¹ Cet article est disponible dans le site web suivant : <https://fr.wikipedia.org>

²Les Conseils de développement, op cite, p 04.

³ Rapport d'étude sur les conseils de développement en Nord –Pas de Calais, 2003, P04

خاتمة:

التنمية تحتاج إلى رؤية تنموية شاملة واستراتيجيات وطنية وقطاعية وآليات للتدخل على المستويين الوطني والمحلي وتكون مرجعيتها الأساسية الدولة كنظام وحامي لحقوق المواطنين، إلا أنها تحتاج أيضا إلى تعاون وتنسيق بين الجهات الأساسية الفاعلة، لاسيما بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، ومن غير هذا التعاون لا تكون العملية التنموية فعلية وناجحة. فالبنسبة لحالة ولايات الجزائر بما فيها مناطق الهضاب العليا لديها مجموعة من المؤشرات التنموية المختلفة بكل المعايير الدولية لتتحقق فيها نهضة اقتصادية محلية، إلا أن المحور الأساسي للوصول إلى هذا الانجاز هو المواطن ولجان الأحياء والمجتمع المدني عبر مشاركتهم الفعالة والدائمة في تجسيد التنمية المحلية، تحت سقف الديمقراطية التشاركية؛ حيث أن أغلب سياسات الدولة تتجه إلى تعزيز وتكريس الدور الذي تلعبه تلك الفواعل في سبيل تحقيق السياسات التنموية؛ من خلال إشراكه في مختلف القرارات على المستوى المحلي، فمن خلال إطلاعنا على مقامت به الحكومة لتوجهها نحو الحوكمة المحلية من دسرتها فعليا في دستور 2020 و قبله في قانوني الجماعات المحلية، إلا أنه يجذب أن تكون هناك جهود أكثر ورقابة قانونية صارمة لتطبيق وإشراك كل الفواعل الغير الرسمية مع تكاثف جهود المسؤولين المحليين لتطبيق هذا الدور، بحيث وجدنا من خلال دراستنا أن على مؤسسات المجتمع المدني على سبيل المقال تعاني تعاني من تهميش من قبل السلطات المحلية من جهة وعدم التزام أعضائها من جهة أخرى، عكس مالحظناه في دراستنا للنموذج الفرنسي التي قد أبدا اهتمام واضح وبشكل خاص بمؤسسات المجتمع المدني والدور الذي تقوم به في تحقيق التنمية المحلية ليس فقط بالنشاطات والفعاليات التي تقوم بها بل بالمشاركة في عملية صنع القرار ومناقشة السياسات التنموية على مستوى مجالس التنمية؛ التي تضم مجموعة من الفاعلين المحليين الرسمية وغير الرسمية منها.

ومن خلال ماسبق طرحه يمكن أن نطرح مجموعة من الأفاق نتمنى الإستعانة بها وتطبيقها :

- إقامة مجالس التنمية وهذه المجالس يجب أن تكون مكونة من المجالس المحلية ومؤسسات المجتمع المدني ومن الهيئات المركزية وتكون شروط تكوينها ومبادئها الأساسية منصوص عليها بالتفصيل في باب كاملا في قانوني الجماعات المحلية والإشارة إليها أيضا في قانون الجمعيات.
- إعطاء فرصة لمؤسسات المجتمع المدني للمشاركة في تعديل قانون الجماعات المحلية بما أنها جزء لا يتجزء من المجتمع المحلي، ويكون لهم بذلك دور في صناعة القرار المحلي، بالإضافة إلى توظيف أهل الاختصاص من أساتذة وباحثين في مجال القانون الإداري والعلوم السياسية لأنهم أدرى وأكثر دراية وبحث في هذا المجال، لكي يكون هذا المشروع بناء ومن صلب الموضوع.
- أخلقة العمل الجماعي عبر وضع دفتر شروط يوضح فيه كل ما يجب أن يكون، وأيضا بالنسبة للجالية الوطنية بالخارج يجب أن تكون هناك منصة رقمية يتم من خلالها تبادل الأفكار والمقترحات بين الجمعيات داخل الوطن والجالية الوطنية في الخارج كما تشكل نافذة لطرح الانشغالات.
- التركيز على إعادة بناء الثقة بين المجتمع المدني ومؤسسات الدولة؛ حيث يجب أن يتم الوصول إلى إنجاز تشاركية حقيقية تنتقل به من أدواره التي كانت مقتصرة على النشاط الكلاسيكي المناسباتي إلى العمل المؤسساتي المحترف بحيث يصبح مشارك ومساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن خلال الكم الهائل المتواجد من مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر عامة يكون هذا دليل عن وجود وعي لدى فعاليات المجتمع المدني لكنها تحتاج إلى نوع من التنظيم

والمرافقة والتأهيل للوصول إلى مستوى المشاركة الفعلية المتمثلة في المساهمة في اتخاذ صنع وتنفيذ القرار خاصة على المستوى المحلي.

- الاستفادة من التجربة الفرنسية من خلال تطبيق سياسة العناقيد التي اتخذتها فرنسا من أجل دعم التنمية المحلية وذلك بتجسيد الشراكة بين الجماعات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص؛ حيث نجد أن الجماعات المحلية ومختلف الهيئات الحكومية كغرف التجارة والصناعة هم أعضاء دائمين في حوكمة العناقيد، بغرض توفير التسهيلات الإدارية والدعم المالي لمشاريع البحث والتطوير ، وتلك الخاصة باستراتيجية التنمية المستدامة.

قائمة المراجع:

أولاً: المصادر

مرسوم رئاسي رقم 04-442، مؤرخ في 30 ديسمبر 2020، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في إستفتاء أول نوفمبر 2020، الجريدة الرسمية، عدد رقم 82، الصادر في 30 ديسمبر 2020

ثانياً: المراجع

- مرزوق عنتر: الانتقال إلى الحوكمة المحلية في الجزائر - دراسة في التحديات والاليات-، مجلة التراث العدد 01، الحجم 08،.
- أمينة طواولة: برنامج دعم قردات الفاعلين المحليين (كابدال): خطوة نحو الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد الثاني، العدد 03.

مجالس التنمية كالية عملية لتجسيد الديمقراطية التشاركية وتحقيق التنمية المحلية" فرنسا أنموذجا"

- دواحي عيسى، منية خليفة: إسهامات الحكومة من خلال المجالس الوطنية لدعم التنمية المحلية بولايات الجنوب والهضاب العليا مع مطلع القرن الواحد والعشرون، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية، المجلد 06، العدد 02، 2020.

- رضوان مجادي: الديمقراطية التشاركية ومشاركة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المحلية-الدعائم والخطوات ومساعي التطبيق في الجزائر - مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 02، 2019.

- لحبيب بلة: نحو تفعيل دور المجتمع المدني في إرساء الحكم الرشيد في الجزائر في ضوء الإصلاحات السياسية 2011-2016، مداخلة ضمن ملتقى بعنوان: حقوق الإنسان - المجتمع المدني والحكم الرشيد، جامعة مستغانم، 2016.

- نريمان بطيب: الحكومة المحلية في الخطاب السياسي الجزائري "واقع ورهانات"، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، العدد 02، 2017،

- يوسف علاء الدين، ونوغي نبيل: ، الحكامة المحلية قراءة في المضامين النظرية للمفهوم: المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، تيسميسيلت، الجزائر، العدد 04، 2017.

- Vade-mecum : **Conseil de Développement**, Mettre en œuvre la loi sur le terrain, juillet 2016

- Cet article est disponible sur le site Web suivant : <https://www.afd.fr/fr/agence-francaise-de-developpement> .

- Pascal Chevalier : L'approche LEADER et le développement local en France, Centre français de recherche en sciences sociales, 2010.

- Rapport d'étude sur les conseils de développement en Nord –Pas de Calais, 2003.
- Cet article est disponible dans le site web suivant :
<https://fr.wikipedia.org>
- Gury Gilbert : **L'intercommunalité, Enjeu Du Développement Local**, Paris, Groupement de Recherches sur l'Administration Locale en Europe.
- Jacques Garnier, Jean Benoît Zimmermann, Jean- Claude Gillet : **Les Associations ,Des Espaces Entre Utopie Et Pragmatisme** , Presses Universitaire De Bordeaux ,2001,
- José Serrano et autre : **Développement durable et territoires**, Vol. 5, n°2 | Juin 2014.
- Les Conseils de développement : 20 ans au service de la démocratie locale, juillet 2019..
- Loïc Bourse, **Le développement local dans un contexte de mondialisation– une Confrontation entre théories et Pratique à Partir de deux Etudes de Cas : BAMAKO (MALI) et MARSEILLE**, Docteur de L'université AIX-MARSEILLE, 2011.

- [Nathalie Perrier](#) : Les conseils de développement menacés de disparition, cet article publie le 11/10/2019, dans le site suivant ; <https://www.lagazettedescommunes.com>
- [Pierre-Noël Denieuil](#) : **Développement social, local et territorial** : repères thématiques et bibliographiques sur le cas français, [2008/2 n° 142](#),
- Qu'est-ce qu'un Conseil de développement, Cet article est disponible sur le site Web suivant ; <http://www.vignoble-nantais.eu>.
- **Rapport n1 : Développement Local Concepts, Stratégies et Benchmarking**, Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne, Entreprise et de la Promotion de l'Investissement Direction Générale de la Veille Stratégique des études Economiques des Stratégique, 2011.